متمردو تشاد يهاجمون أبناء دارفور ويغتصبونهم!

البشير يستقيل من قيادة الجيش السوداني للترشح لولاية رئاسية جديدة في أبريل

الخرطوم - ا ف ب، رويترز - اعلن الرئيس السوداني عمر حسن البشير مساء الاثنين، تخليه عن منصبه كقائد للجيش تماشيا مع القانون الانتخابي، لكي يتسنى له الترشح لولاية جديدة في الانتخابات المقررة في ابريل المقبل.

وقال الناطق الرئاسي عماد سيد احمد، ان «الرئيس البشير قرر التنحي عن منصبه كقائد للقوات المسلحة. كما قرر التقاعد كضابط في الجيش». واضاف ان البشير «لم يعين بعد خليفته» في قيادة الجيش.

واعلن البشير في بيان نشرته «وكالة الانباء السودانية»، انه تصرف بدافع تطبيق قانون الاحزاب السياسية في تخليه عن منصبه الذي يتولاه منذ انقلاب 30 يونيو 1989 الذي اطاح حكومة الصادق المهدي المنبثقة عن انتخابات تعددية.

وقال مصدر ديبلوماسي، ان قانون الاحزاب السياسية المطبق منذ فبراير 2007 ينص على انه لا يمكن الجمع بين عضوية تنظيم سياسي والقوات المسلحة. ورشح حزب المؤتمر الوطني، البشير للانتخابات الرئاسية المقبلة، وقال سيد احمد ان ترشيحه سيصبح رسميا اعتبارا من امس.

وتقدم اكثر من 70 حزبا سياسيا للمشاركة في الانتخابات الاولى التعددية في السودان منذ 1986.

وينص اتفاق السلام الشامل الذي وضع حدا في يناير 2005 لنحو عقدين من العنف بين شمال السودان وجنوبه، على اجراء انتخابات تشريعية ورئاسية ومحلية في ابريل، واستفتاء في كانون يناير 2011 على تقرير مصير جنوب السودان.

في سياق اخر، قال سكان، ان متمردي تشاد يغتصبون ويضربون وينهبون القرويين في منطقة شمال دارفور غرب السودان.

وتعد العلاقات السودانية - التشادية مهمة في الصراع في دارفور، وتتبادل الدولتان الاتهامات بدعم المتمردين الذين يقاتلون من اجل المزيد من السلطة. وشمل تقارب بين الجارتين في الشهر الماضي، اتفاقا على تشكيل قوة لدورية مشتركة وابعاد قوات المتمردين عن الحدود الممتدة المليئة بالثغرات.

وصرح ادم شيكات، وهو عضو في «حركة الشبان» من منطقة الصياح لـ «رويترز» بالهاتف، اول من امس، «باننا نطالب حكومة الخرطوم بان تبعد على الفور هذه القوات من مناطقنا وان تعوض الضحايا عن هذه الجرائم».

وقال شيكات، الذي استخدم اسما غير حقيقي خشية الاعتقال، ان قوات الامن اعتقلت مدرسين اثنين من المدرسة الكائنة في الصياح واتهمتهما بنشر معلومات عن الهجمات. وذكر المركز الافريقي لدراسات العدل والسلام، ان اولئك الذين يرتكبون هذه الجرائم يجب ان يتحملوا المسؤولية عنها. واضاف المركز في بيان: «هذه الاعمال قد تمثل جرائم حرب و(نحن) ندعو حكومة السودان وممثلي الامم المتحدة ذوي الصلة ان يبدأوا تحقيقا كاملا ووافيا».

وأكد مصدر في مجتمع المعونة في الخرطوم، انه وقعت هجمات عديدة، وقال انه منذ انتقل التشاديون الى المنطقة في الثالث من ديسمبر، اغتصبت 20 امرأة على الاقل، كما توفيت امرأة حامل في الشهر الثامن متأثرة بجروحها وقتل اربعة اشخاص اخرين.

واضاف: «هؤلاء الناس فقراء للغاية وهم الان يعانون معاناة مزدوجة - واحدة اثناء حرب دارفور والثانية الآن». وأعلن ان التشاديين يسرقون المياه والغذاء والحطب القليل والثمين في المنطقة.

ووصل ديبي وحسين حبري سلفه الى السلطة في تشاد عن طريق حركات تمرد بدأت من دارفور. وتؤكد الخرطوم ان المتمردين السودانيين في دارفور تسلحهم تشاد، كما ان لهم قواعد على اراضيها.

وورمان: سورية تسمح تقريبا لكل منظمة إرهابية بأن تستوطن في أراضيها

الثقة المفقودة بين واشنطن ودمشق تؤثر سلبا على عودة العلاقات الثنائية بينهما إلى سابق عهدها

| واشنطن - من حسين عبد الحسين |

ما زالت الثقة المفقودة بين واشنطن ودمشق تؤثر سلبا على عودة العلاقات الثنائية بينهما الى سابق عهدها. يتصدر التردد الاميركي بالانفتاح على سورية قصة من الماضي القريب، غالبا ما يكررها الديبلوماسيون اليوم، ومفادها بان وزير الخارجية السابق وارن كريستوفر، قام بما مجموعه 22 زيارة لدمشق من اجل التوصل الى سلام بينها وبين تل ابيب، لكن من دون تحقيق اي نتائج تذكر.

وبما ان كل رحلات المسؤولين الاميركيين الرسمية مدونة، لاطلاع دافعي الضرائب ممولي هذه السفرات، فان السجل العام يظهر ان كريستوفر قام باول زيارة له لدمشق بتاريخ 20 فبراير 1993، «حيث تباحث مع الرئيس (الراحل حافظ) الاسد حول عملية السلام في الشرق الاوسط»، حسب السجل، الذي يظهر ايضا ان آخر زيارة لمسؤول الاميركي كانت في 26 ابريل 1996، «حيث حاول التوصل الى حل للصراع بين اسرائيل ولبنان (ابان عملية عناقيد الغضب)».

بعد دخول الرئيس باراك اوباما الى البيت الابيض مطلع العام الماضي، باشرت واشنطن بارسال مبعوثيها الى دمشق، واعلنت مع حلول الصيف نيتها اعادة سفيرها، الذي استدعته من العاصمة السورية اثر اغتيال رئيس حكومة لبنان السابق رفيق الحريري في 14 فبراير 2005.

وتوالت الزيارات الاميركية الى سورية، كلّلها مبعوث السلام جورج ميتشيل بلقاء مع الرئيس بشار الاسد، قبل ان تعود البرودة تماما الى العلاقة، ما عدا زيارات يتيمة مثل زيارة نائب وزير الخارجية السوري فيصل المقداد لواشنطن مع حلول الخريف، والتي تزامنت مع تجديد اميركا لعقوباتها على النظام السوري.

❍ ديبلوماسي أميركي: السوريون يريدون أن يبيعونا ما لا نريد شراؤه

عن «الانخراط مع سورية»، يقول الديبلوماسي باتريك وورمان، وهو المستشار الاقليمي في مكتب مكافحة الارهاب لمنطقة الشرق الادنى وشمال افريقيا: «استطيع ان اقول ان ظني خاب». ويضيف: «لكني آمل ان تستمر المفاوضات مع السوريين».

ولم يفت الديبلوماسي الاميركي، خلال جلسة عن الارهاب عقدها مركز ابحاث بوتوماك، اول من امس، الاشارة المبطنة الى الزيارات الاثنين والعشرين الفاشلة لكريستوفر لدمشق. وقال «ان السياسة العامة لنا مع سورية هي الحوار، وطبعا علينا الا ننسى اننا عقدنا حوارات (حول السلام السوري - الاسرائيلي) في الماضي اثناء ادارة (الرئيس السابق بيل) كلينتون... كذلك سبق ان اجرى الاسرائيليون والسوريون مفاوضات سلام مباشرة في ما بينهم».

اذن، لا ترى واشنطن اي جدوى لاعادة علاقاتها مع دمشق الى سابق عهدها، اي كما كانت قبل اغتيال الحريري، من اجل التوصل الى سلام سوري - اسرائيلي. بل ان الولايات المتحدة تعتقد ان المسار السلمي تم تجريبه في الماضي، ولم يصل الى اي مكان ايجابي.

هكذا يظهر ان الاهتمام الاميركي بالحوار مع سورية يتركز على شؤون اخرى.

يقول وورمان: «اعتقد ان آمالنا مبنية على امكانية ما يمكننا تحريكه في المنطقة لناحية حمل سورية على التقرب من مجالنا بالابتعاد عن ايران، والمساعدة في بعض النواحي».

هنا، يهمس احد كبار ديبلوماسيي الادارة من الحاضرين، ويقول لبعض الجالسين بقربه: «لطالما كان تعاوننا مع سورية، منذ عقود، مبنيا على ما يقدمه لنا النظام السوري في مجال مكافحة الارهاب والتبادل الاستخباراتي، اما اليوم، فهم لا يقدمون ما نريده، بل يريدون ان يبيعوننا ما لا نريد شراؤه، وهذا سيبقي العلاقة بيننا فاترة حتى اشعار آخر».

اما عن الدور السلبي الذي تلعبه سورية، من وجهة النظر الاميركية، فيلخصها وورمان، بالقول: «دمشق تسمح تقريبا لكل منظمة ارهابية ممكن ان تخطر على بالكم، في ان تستوطن في سورية، وتعطيها حرية الحركة بين سورية ولبنان كذلك».

في المحصلة النهائية، تشي الاجواء الديبلوماسية الاميركية بان عودة الحرارة الى العلاقة الاميركية - السورية ما زال امرا بعيد المنال، وان العقوبات الاميركية على سورية باقية، حتى لو اعادت واشنطن سفيرها الى دمشق، وهو امر تأخر اكثر من اللزوم، ولا يبدو ان الحماسة المطلوبة متوافرة في واشنطن لحدوثه على وجه السرعة.

الصين تختبر بنجاح نظاما مضادا للصواريخ

بكين - ا ف ب - اختبرت الصين بنجاح، نظاما للدفاع الجوي من خلال اعتراض صاروخ في الجو، حسب ما ذكرت «وكالة الصين الجديدة للانباء»، امس. واضافت الوكالة ان «الصين اجرت تجربة تكنولوجية لاعتراض صاروخ اطلق من الارض داخل اراضيها»، موضحة ان «التجربة حققت هدفها». وتابعت ان التجربة التي اجريت الاثنين «ذات طبيعة دفاعية ولا تستهدف اي بلد».

وكان ناطق باسم المعهد الاميركي في تايوان، وهو عمليا سفارة الولايات المتحدة في الجزيرة، اعلن الاسبوع الماضي، ان وزارة الدفاع «اعطت شركة لوكهيد مارتن العقد لتقديم نظام دفاعي مضاد للصواريخ من طراز باتريوت لتايوان في اطار اتفاق للتسلح اقره الكونغرس عام 2008».

يشار الى ان الولايات المتحدة اعترفت ببكين عام 1979 على حساب تايبه، لكن بقيت الحليف الرئيسي للجزيرة التي تعتبرها الصين جزءا لا يتجزأ من اراضيها.

سورية تهدد أميركا بـ «اجراءات مقابلة» ردا على إدراجها على «اللائحة السوداء» للسفر

دمشق - ا ف ب - احتجت دمشق امس، على ادراج واشنطن المواطنين السوريين في شكل «تمييزي» على قائمة من سيخضعون لتفتيش دقيق لدى سفرهم الى الولايات المتحدة، مهددة اياها بـ «اجراءات مقابلة».

واعلنت وزارة الخارجية في بيان، انها استدعت القائم بالاعمال الاميركي في دمشق تشارلز هانتر و«ابلغته احتجاجها الشديد على الاجراءات التي فرضتها السلطات الاميركية اخيرا في شكل تمييزي على مواطني بعض الدول الراغبين في السفر اليها».

واكدت ان «سورية تنظر الى مثل هذه الاجراءات على انها تصرفات غير ودية تعبر عن الاستمرار في سياسة المعايير المزدوجة». واعربت عن «استغرابها الشديد من فرض هذه الاجراءات رغم ان الولايات المتحدة تعرف قبل غيرها ان لا علاقة لاي مواطن سوري بالمزاعم التي ساقتها لتبرير فرض هذه الاجراءات».

وطالبت، واشنطن «باعادة النظر في هذه الاجراءات التي تسيء الى المواطنين السوريين»، مؤكدة ان دمشق «ستجد نفسها مضطرة لاتخاذ اجراءات مقابلة اذا اصر الجانب الاميركي على الاستمرار في فرض هذه الاجراءات».

وادرجت الولايات المتحدة سورية على «قائمة سوداء» تضم 14 دولة فرض على رعاياها الخضوع لتفتيش دقيق في المطارات قبل صعودهم الى متن طائرات متوجهة الى الولايات المتحدة، وذلك بعد الهجوم الفاشل على طائرة ركاب اميركية يوم عيد الميلاد. وليس هناك اي رحلات مباشرة بين سورية والولايات المتحدة.

الأسد في السعودية اليوم

الرياض - ا ف ب - أعلنت الرياض رسميا، أمس، الثلاثاء ان الرئيس السوري بشار الأسد سيزور المملكة اليوم. وذكر بيان رسمي نشرته «وكالة الانباء السعودية» ان الاسد «يصل الى الرياض يوم غد الاربعاء (اليوم) في زيارة للمملكة يلتقي خلالها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود». وحسب البيان، «سيتم خلال اللقاء بحث العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تعزيزها في مختلف المجالات اضافة للقضايا الاقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك».

«مراسلون بلا حدود» تتهم دمشق باعتقال مراسل تلفزيوني ومصور

باريس - يو بي أي - اتهمت منظمة «مراسلون بلا حدود»، امس، السلطات السورية باعتقال صحافي ومصور سوريين يعملان في تلفزيون «روتانا».

وأشارت إلى انه وفقاً للمعلومات التي تمكّنت من استقائها، قامت الأجهزة الأمنية في الثاني من يناير 2010 بتوقيف المصور علي أحمد الذي يعمل في تلفزيون «روتانا» منذ 10 سنوات، فيما كان يلتقط الصور على مقربة من ضريح السيدة زينب. وتم استدعاء زميله علي طه لاحقاً في اليوم نفسه. ويعمل طه منذ سنوات مع «روتانا» ومجلة «سيدتي».

تتمات

العبدالله أمام مساءلة

وفيما اعلنت مصادر نيابية لـ «الراي» أن «طبخة» استجواب العبدالله باتت جاهزة ورجحت ان يقدم الأسبوع المقبل أو الذي يليه ليكون الثاني من فبراير المقبل موعدا للمنصة، فتح نواب كتلة العمل الشعبي نافذة اخرى لتهب ريح المساءلة هذه المرة من بوابة وزارة النفط، إضافة إلى «الإعلام».

النائب مسلم البراك «أمطر» العبدالله امس بسؤال برلماني استفسر فيه عن إلغاء عقود نفطية قيمتها 3 مليارات دولار، بينما حذر النائب علي الدقباسي من «التمادي في إقصاء الكويتيين من التوظيف في وزارة النفط، الأمر الذي لا يمكن السكوت عنه، حتى لو ادى إلى مساءلة الوزير».

واوضح الخرافي انه افتتح الجلسة في تمام الساعة التاسعة صباحا ورفعها لنصف ساعة نتيجة عدم اكتمال النصاب، وكان ذلك بوجود ثلاثة وزراء وفي الساعة التاسعة والنصف تم افتتاحها ايضا وكان عدد الحضور 32 لم يكن بينهم اي من الوزراء داخل القاعة.

واعرب الخرافي عن «الالم من عدم انعقاد الجلسة على الرغم من ان المسجلين على الجدول كانوا بين 32 و36 نائبا وهذا يعني ان العدد كان كافيا لايجاد النصاب وبعد رفعها وصل العدد الى 40».

وقال: «ان من يدعي التواجد كان موجودا خارج قاعة عبدالله السالم وليس داخلها ولا يمكن احتساب العدد الا اذا كان داخل القاعة وعلى الرغم من ان عدد النواب داخل القاعة يؤهل لانعقادها».

و اعرب نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية الشيخ احمد الفهد عن «اعتذاره من سمو امير البلاد والشعب الكويتي لعدم انعقاد الجلسة»، موضحا ان «صدر الحكومة يتحمل الانتقادات».

وتساءل الشيخ احمد بعد رفع الجلسة لعدم اكتمال النصاب: «هل يعقل ان من يقدم الخطة الانمائية الخمسية ويتكبد العناء من اجلها ان يتقاعس عن حضور الجلسة المقررة لمناقشة هذه الخطة؟».

وبسؤاله عن اسقاط فوائد القروض عن المواطنين المدينين قال الفهد: «نحن بصدد الانتهاء من خطة التنمية وهي قضية الكل ونبدأ بعدها بالقضية الجزء وهي القروض».

من جهته، نفى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء روضان الروضان ان تكون الحكومة هي من تسبب في رفع جلسة مجلس الامة، وأشار إلى انه كان حاضرا نيابة عن الحكومة، مشيرا الى ان السبب الحقيقي لرفع الجلسة هو «عدم اكتمال النصاب».

وقال الروضان: «اعتقد انه من الظلم تحميل الحكومة المسؤولية في رفع الجلسة لعدم اكتمال النصاب لان الحكومة كانت موجودة وبشهادة الجميع كنت داخل قاعة عبدالله السالم عند رفع الجلسة».

ورأى النائب الدكتور علي العميرأن الحكومة «استمرأت الحضور بوزيرين رغم أهمية الجلسة»، فيما أشار النائب الدكتور ضيف الله بو رمية إلى ان الحكومة «مارست التسويف والتقاعس المتعمد في إقرار القرارات المهمة».

واعلن النائب الدكتور فيصل المسلم انضمام النائب فلاح الصواغ إلى « التنمية والإصلاح» وأن انضمامه إلى الكتلة «سيمثل إضافة».

من جهته، اعلن الصواغ أنه «يتشرف بالانضمام إلى كتلة التنمية والإصلاح» متمنيا من الله ان يوفقه «في أن يساهم بإكمال مسيرة إخوانه في الكتلة التي عرفت بدورها التشريعي والرقابي الواضح والمتميز بالحفاظ على الدستور والمصلحة الوطنية وقيم مجتمعنا الفاضلة»، معربا عن تفاؤله وأمله «وبالتعاون مع إخوانه في الكتلة ومع بقية إخوانه النواب الأفاضل بالعمل على ما فيه تنمية ونهضة ورفعة الكويت».

ووصف النائب مسلم البراك ما حصل في جلسة امس بأنه «أمر يؤكد ما كنا نقوله في السابق من ان الحكومة غير جادة، وما تقوله عن التنمية ليس سوى بهرجة إعلامية لا أكثر، وأن تصريح الشيخ احمد الفهد بالاعتذار أمر محمود لكن في التصريح نفسه يقول ان صدر الحكومة واسع لتلقي النقد، فما الرابط بين حكومة تخطئ ونائب رئيس وزراء يعتذر عنها ويقول ان (المية تكذب الغطاس)؟».

ووجه البراك سؤالاً برلمانياً الى وزير النفط الشيخ أحمد العبدالله، مستفسراً عن خسارة مؤسسة البترول الكويتية زبائن عدة وعقودا استراتيجية وتاريخية في عام 2009، يبلغ اجمالي كمياتها 5 ملايين طن وتقدر قيمتها بنحو 3 مليارات دولار.

وطلب البراك في الأسئلة افادته عن الاجراءات التي قام بها وزير النفط للحد من تدهور خسارة العقود النفطية لشركات مثل اندونيسيا وسنغافورة وبنغلاديش وياسف ومتسوبيشي وماروبيتي وادميتسو وكوزمو وشركة البترول البريطانية؟ وما إن كانت تمت دراسة الاسباب ومعالجة الأوضاع والتحقيق لمعرفة أسباب فقدان هذه العقود؟

وبدأ النائبان مسلم البراك والدكتور جمعان الحربش التحرك العملي لحشد التأييد النيابي من أجل تقديم استجواب وزير الإعلام الشيخ احمد العبدالله الأسبوع المقبل.

وأشارت مصادر نيابية لـ «الراي» إلى أن «طبخة» الاستجواب «أصبحت جاهزة» لافتة إلى أن الاجتماعات في هذا الشأن مستمرة ولن تتوقف.

وبينت المصادر أن النائبين البراك والحربش اللذين التقيا أمس في اجتماعات مغلقة استمرت ساعات بصدد لقاء النائب فيصل الدويسان للتنسيق معه ومحاولة إشراكه في الاستجواب، لا سيما بعد إعلانه استعداده للمشاركة في المساءلة على خلفية تجاوزات إدارية في وزارة الإعلام.

وتوقعت المصادر أن يناقش استجواب العبدالله في جلسة الثاني من فبراير المقبل، على أن يقدم إلى الأمانة العامة لمجلس الأمة الأسبوع المقبل أو الذي يليه.

وذكرت المصادر أن الاجتماعات لن تتوقف وستستمر على مدى الأيام المقبلة للاتصال بالنواب جميعا، انطلاقا من مبدأ يهدف إلى تفعيل العمل الجماعي بين النواب.

وحذر النائب علي الدقباسي من «التمادي في إقصاء» الكويتيين عن التوظيف في وزارة النفط، وشدد على ان الأمر «لا يمكن السكوت عنه، ولو أدى إلى مساءلة وزير النفط الشيخ أحمد العبدالله».

وقال الدقباسي لـ «الراي» إن الحكومة قاطبة تتحمل مسؤولية استبعاد الكويتيين من المناصب القيادية في وزارة النفط، وتدارك: «لكن المسؤولية المباشرة تقع على عاتق وزير النفط الذي لم يسارع إلى تصحيح الوضع، خصوصا وأن الموظفين الكويتيين يستحقون التعيين ولديهم المؤهلات لتولي المناصب».

واستغرب الدقباسي أن تكون «الأساسيات النفطية حكرا على الوافدين، علما أن الكويتيين أولى بالتوظيف، ونحن لن نسكت طويلا، وندعو وزير النفط إلى الاسراع في تحقيق مطالب الشعب الكويتي في تولي أبنائه دفة الامور في المؤسسة النفطية».

وأعلن الدقباسي أنه سيكشف المعلومات والوثائق التي في حوزته، والتي تدلل على «الخطر المحدق» لتفشي ظاهرة البطالة، «فلدي معلومات مدعمة بأدلة تؤكد أن أعداد الكويتيين المنضمين إلى قائمة البطالة في تزايد مستمر».

وأشار الدقباسي إلى قضية المسرحين التي تبنتها «الراي» وأكد: «نحن نطالب الحكومة أن تلتفت إلى مؤشر البطالة، كما على وزارة النفط الالتفات إلى الكوادر الكويتية».

الفهد لم يعزف

الى ان «العتب مرفوع والحكومة صدرها واسع» لتقبل النقد الذي امطرها به اعضاء مجلس الامة على خلفية عدم عقد الجلسة بسبب عدم تواجد الفريق الحكومي داخل قاعة عبدالله السالم.

وفي انتظار جلسة الغد، فإن الفهد مطالب بتوخي الحذر، لان «الموسيقى حرام ومرفوضة» في عرف بعض النواب المتشددين ولا مجال نهائيا له في استخدامها تحت قبة البرلمان وبوجود 17 نائبا اسلاميا لهم اراؤهم الرافضة لـ «الموسيقى» بكافة اشكالها التراثية منها والغربية، لذا فالمطلوب منه «اوركسترا صامتة وهادئة» وان كانت «بلغة الاشارة» فإن الوضع سيكون أسلم.

ولابد ان يكون الهدوء النيابي عنوانا لجلسة التنمية، فالكل يعلم ان «السيمفونية» لا تحتاج سوى الى الهدوء والسكينة ومتابعة اعضاء فريق الفهد يعرضون على شاشة القاعة مشاريعهم وافكارهم واطروحاتهم للمرة الاولى في تاريخ الكويت الحديث، ومن يدري فلربما تكون هذه الجلسة بداية لـ «العزف» الحكومي وانصات الاذن البرلمانية بعد ان استمعت مطولا إلى صياح الاستعراضات.

الجراح: الأمير

بالتعديلات الحكومية الجديدة والتي احيلت إلى المجلس منذ ما يناهز الشهرين، ولم تنظر حتى الآن، لضمان شمول اكبر شريحة من المقترضين المتعثرين المتضررين الحقيقيين من ارتفاع نسبة الفوائد والعوائد على قروضهم الاستهلاكية والشخصية.

وشدد الشمالي على أن أي تعديل نيابي سيقدم على القانون ويترتب عليه هدر للمال العام او الاخلال بمبدأ العدالة والمساواة «لن يتم قبوله بأي شكل من الاشكال».

وقال الشمالي: «ليس لدينا كحكومة حتى هذه اللحظة أي حل لملف مديونيات المواطنين الا التعديلات التي تقدمنا بها على قانون صندوق المعسرين والتي أودعت في مجلس الأمة منذ التاسع من شهر نوفمبر الماضي، وحتى الآن لم تبحثها اللجنة المالية البرلمانية»، متسائلاً: ما مبررات اللجنة في عدم النظر في هذه التعديلات رغم مضي ما يناهز الشهرين على احالتها إليها؟

وأشار الشمالي الى أن قانون صندوق المعسرين اجرى 8000 تسوية حتى الان وفق آلية القانون القديمة، بلغ عدد التوثيقات القانونية لهذه التسويات ما يقارب 4000 والـ4000 الاخرى توقف أصحابها عن استكمال اجراءات التوثيق القانونية للتسويات على امل اقرار قانون اسقاط فوائد المديونيات، مؤكداً ان هذا القانون «لا يمكن الموافقة عليه بأي شكل من الأشكال لاستحالة تطبيقه من الناحية العملية ولعدم دستوريته».

ولفت الشمالي إلى انه لاحل لملف مديونيات المواطنين الا من خلال قانون صندوق المعسرين الذي ابدت الحكومة خلاله مرونتها ورغبتها الحقيقية لحل مشكلة المتعثرين الحقيقيين من خلال تقديمها تعديلات تضمن شمول القانون لأكبر شريحة ممكنة من المقترضين المتضررين من ارتفاع نسبة الفوائد.

وأوضح الشمالي أن أي تعديلات نيابية أخرى ستقدم على قانون الصندوق «ستعود بنا إلى المربع الاول والدخول في حالة عدم امكانية التطبيق من الناحية الفنية او الإخلال بمبدأ العدالة والمساواة» وبالتالي فإنها ستكون غير مقبولة اي تعديلات سيترتب عليها هدر المال العام وعدم الالتزام بسداد القرض الحسن الذي ستقدمه الدولة من خلال الصندوق.

حماد يتهم

من جهتها، قالت أسيل العوضي لـ «الراي»: «إن ما ذكره حماد بخصوص تقديمنا تعديلات على قانون العمل كلام عار عن الصحة، فنحن نلتزم مضبطة الجلسة التي راجعها المستشار بنفسه، وهو من قام بإعداد القانون النهائي بناء على ما جاء في المضبطة».

على صعيد متصل، كشفت مصادر برلمانية أن قانون العمل لا يزال في طور الإعداد والصياغة ولم يحل بعد إلى الحكومة رغم مضي ثلاثة أسابيع على إقراره في المداولتين.

وأشارت المصادر إلى وجود خلل في تثبيت التعديلات الأخيرة التي أقرها المجلس في المداولة الثانية، بسبب وجود عوائق تحول دون التوصل إلى الدقة في صياغة المواد، على اعتبار أن الجلسة «شهدت سجالات وفوضى لم تمكن من توضيح الامور».

«الشباب والرياضة»

الكتاب الذي حصلت «الراي» على نسخة منه (تفاصيل ص52) ضرورة إتمام وتطبيق التشريعات الرياضية الجديدة وهو ما يعني نسف القانون رقم 78/42 و92/43 و2007/5 وإعادة شاغلي المناصب في الأندية الرياضية العشرة التي صدر قرار بحلها من الهيئة العامة للشباب والرياضة وايدته محاكم الكويت.

وفي موازاة ذلك، تعقد لجنة الشباب والرياضة ظهر اليوم اجتماعا مهما يحضره الوزير العفاسي ومسؤولو الهيئة العامة للشباب والرياضة لمناقشة التعديلات النيابية المقدمة على القانون على ان يتم تحديد جلسة خاصة باقرارها في المداولة الثانية الاسبوع المقبل.

ولفت رئيس لجنة الشباب والرياضة بمجلس الامة النائب مرزوق الغانم في تصريحات للصحافيين ان كل الاتحادات الرياضية الدولية التي ارسلت كتب ايقاف للانشطة الرياضية الكويتية منها اعضاء كويتيون يحتلون مناصب داخلها، مؤكدا ان الميثاق الاولمبي يمنع التدخل في السلطات القضائية لاي دولة، مشيرا إلى ان المحكمة الكويتية ايدت قرار حل الاندية ولا يمكن لاحد مناقشة هذا الامر من اي احد.

ووجه مقرر اللجنة النائب صالح الملا رسالة إلى الحكومة بان تتحرك بالسرعة القصوى لمقاضاة اللجنة الاولمبية الدولية، بعدما ثبت ان الكويت لم تخل بأي اتفاقات، واتهم رئيس اللجنة الاولمبية الدولية جاك روغ بمحاولة تنصيب نفسه رئيسا لحكومة وقضاء الكويت، مشيرا إلى ان التصريح الذي صدر من العفاسي بشأن ضرورة الالتزام بالمواثيق الدولية وبما قررته اللجنة الاولمبية او الاكتفاء باللعب محليا ما هو الا نتيجة ضغوط تمارس عليه من اطراف داخل وخارج الحكومة.

وقدم النائب عادل الصرعاوي اربعة اسئلة برلمانية إلى وزير الشؤون الاجتماعية والعمل تتعلق بالازمة وطالب الحكومة بمباشرة اجراءات رفع دعوى قضائية ضد اللجنة الاولمبية الدولية بعد ان ثبت للجميع وجود تقاعس من قبل اللجنة الاولمبية الكويتية وذلك من اجل حفظ كرامة وسيادة الكويت.

وأعرب الصرعاوي عن اسفه الشديد لتدخل بعض الايادي الكويتية في قرارات الاولمبية الدولية لتعارضها مع مصالحهم الشخصية.

إيران تتهم

جعفري دولت ابادي، مقتل علي محمدي، «استاذ الفيزياء النووية في جامعة طهران صباحا في انفجار دراجة نارية مفخخة تم التحكم به عن بعد اثناء خروجه من منزله».

ونقلت «وكالة بورنا نيوز»، التابعة لـ «وكالة ارنا للانباء» الرسمية، عن «مصادر مطلعة» ان محمدي البالغ من العمر خمسين عاما كان من «كبار العلماء النوويين في البلاد».

واعلن الناطق باسم وزارة الخارجية رامين مهمانبرست، ان «عناصر التحقيق الاولية تكشف عن مؤشرات الى تحرك شرير لمثلث الولايات المتحدة والنظام الصهيوني ومرتزقتهما، في هذا الاعتداء الارهابي». وأضاف ان «عمليات اغتيال علماء الذرة في إيران لن تطفئ شعلة التقدم العلمي في إيران ولن تثني من عزم الجيل الشاب من الشعب من مواصلة التقدم في المجال العلمي والتقني».

كذلك قال دولت ابادي، للتلفزيون الرسمي، «من المرجح نظرا الى ان مسعود علي محمدي كان عالما نوويا، ان يكون لسي اي اي والموساد وبعض عملائهما ضلوعا في الامر». لكنه أضاف: «لم يتم اعتقال أي مشتبه فيه بعد».

وفور حصول التفجير، اتهمت وسائل اعلام ايرانية عدة «اعداء الثورة» واسرائيل بالوقوف وراء هذا الاعتداء الذي وقع في حي قيطرية شمال طهران حيث كان محمدي يسكن، في حين ذكر تلفزيون «العالم» ان «في ضوء نوعية الانفجار، فقد يكون الاعتداء من تنفيذ المنافقين (مجاهدين خلق) او من تخطيط النظام الصهيوني».

غير ان المجلس الوطني للمقاومة الايرانية، المعارضة في المنفى، نفى ضلوعه في الاعتداء.

وصباحا، صدرت معلومات متضاربة في شأن مواقف الضحية وانتمائه السياسي. فبينما وصفت «هيئة الاذاعة والتلفزيون» محمدي بانه أستاذ «ملتزم وثوري» وأشارت الى تأييده لحكومة الرئيس المحافظ محمود أحمدي نجاد، نقلت «وكالة فارس للانباء» شبه الرسمية عن احد تلاميذه، انه عمل مع الحرس الثوري حتى عام 2003. كما نقلت عن ميليشيا «الباسيج» الموالية للحكومة انه عمل في جامعتين مرتبطتين للحرس الثوري.

لكن موقع «جرس» الالكتروني الموالي للمعارضة، ذكر أن الاستاذ الجامعي كان مؤيدا للمعارضة، وأن اسمه كان ضمن مئات الاكاديميين الذين أصدروا بيانا لدعم المرشح المعتدل مير حسين موسوي خلال الحملة التي سبقت انتخابات يونيو.

ونقلت «فارس» عن علي شيرزاديان، الناطق باسم هيئة الطاقة الذرية الايرانية، ان علي محمدي لم يكن يعمل لمصلحة الهيئة. كما نقلت عن جماعة مقرها في الخارج تدعى «الرابطة الملكية الايرانية» اعلانها المسؤولية عن الهجوم. الا ان «الرابطة» نفت مسؤوليتها.

وقال محمد ماراندي الاستاذ في جامعة طهران، «يلقي كل من أعرفه باللوم في هذه الجريمة على الولايات المتحدة واسرائيل».

وفي لندن (اف ب)، قال مارك فيزباتريك، كبير محللي انتشار الاسلحة النووية في «المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية»، ان اسرائيل قتلت في السابق أشخاصا يعملون في برامج نووية تعتقد أنها معادية. لكنه تابع ان «من غير المرجح أن يكون حادث اليوم (أمس) جزءا من استراتيجية اسرائيلية أو أميركية لحرمان ايران من عقول عملية التخصيب (النووية). وهناك حاليا الكثير جدا من العلماء والمهندسين ممن لديهم الخبرة المطلوبة».